

جيوسياسية الدولة التركية ومقوماتها

أ.م.د. همسة خلف قحطان

الباحث. خوله ابراهيم حسين

كلية العلوم السياسية

شعبه البحوث والدراسات التربوية

Khawlaibrahim.086@gmail.com

الملخص:

لم تكن فلسفة النظم السياسية في كثير من دول العالم حتى عقود مضت تهتم باللامركزية بشكليها اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية، على اعتبار أن ذلك يؤثر على مركزية السلطة ويشتمتها التطورات التي حصلت في وظائف الدولة وتعقدتها، فضلا عن العولمة وتأثيراتها على الدولة و وظائفها، فرض على كثير من الدول اتخاذ كل من اشكال اللامركزية، وتباينت تلك الاشكال من دولة الى أخرى فبعض من الدول قنن اللامركزية في الدستور وبعض اخر وضع لها قوانين خاصة، وبعض آخر اكتفى بالاشارة اليها شكليا في منهج الدولة وسياقها. ومنذ ثمانينات القرن الماضي، تم الترويج لفكرة اللامركزية كرافد للديمقراطية والتنمية في المناطق المهمشة من العالم العربي. لكن الواقع هو ان اللامركزية باتت فياحيان كثيرة وسيلة تستغلها الدولة للتصل من مسؤولياتها في توفير الخدمات، عبر نقلها الى سلطة محلية، تعاني نقصا هائلا في الموارد.

الكلمات المفتاحية: (جيوسياسية، دولة تركيا، مركزية السلطة).

The geopolitics of the Turkish state and its components

khawalah abrahim husayn dr. hamsat khalf qahtan

Division of Research and Educational Studies, College of Political
Sciences

Abstracts:

Until decades ago, the philosophy of political systems in many countries of the world was not concerned with decentralization in its two forms: administrative decentralization and political decentralization,

given that this affects the centralization of power and disperses it. Taking all forms of decentralization, and those forms varied from one country to another. Some of the countries legalized decentralization in the constitution, others set special laws for it, and some others merely referred to it formally in the state's approach and context. Since the eighties of the last century, the idea of decentralization has been promoted as a tributary of democracy and development In marginalized areas of the Arab world. But the reality is that decentralization has often become a means used by the state to evade its responsibilities in providing services, by transferring it to a local authority that suffers from a huge shortage of resources.

Keywords: (geopolitics, the state of Turkey, the centralization of power).

المبحث الاول :

مقومات الدولة التركية الجيوسياسية

تمتلك تركيا موقعاً يتميز بأهمية كبيرة وذلك كونه ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية بين أوروبا وآسيا، إذ تعد تركيا دولة آسيوية وأوروبية وهذا يعطيها معادلة هامة على مختلف الأصعدة، كما تعتبر تركيا ذات أهمية اقتصادية كبيرة حيث تربط أغنى ثلاث مناطق للنفط في العالم وهي (الشرق الأوسط، أذربيجان، الشيشان، روسيا، أرمينيا)، إضافة إلى إشرافها على عدة بحار (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، بحر ايجة، بحر مرمرة) أكسبها أهمية خاصة جعل معظم دول العالم تسعى لإقامة علاقات حسنة معها وعلى مر العصور، وعلى الرغم من فقدان تركيا احد وظائفها الأساسية بانتهاء مرحلة الحرب الباردة باعتبارها البوابة الجنوبية لحلف الأطلسي أثناء تلك الحقبة إلا أنها بقيت تحتفظ بأهميتها الإستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتمركز على مفترق القفقاس والبلقان والشرق الأوسط وهي منطقة جذب

ونفوذ فهي دولة شرق أوسطية ودولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط وتهتم بتوفير الأمن ليس لنفسها وإنما للمناطق المجاورة لها.

ويتكون التركيب اللغوي لمصطلح الجيو سياسة (Geopolitics) في اللغة من مقطعين الاول "جيو" (Geo)، من الكلمة اللاتينية (Geography) وتعني علم دراسة سطح الارض^(١). واما الثاني "سياسة" فهي مصدر للفعل ساس، وهي القيام على الشيء بما يصلحه، وساس الامر سياسة اي قام له^(٢).

أما اصطلاحاً: فقد عرفها هارتشورن بأنها: " تحليل للقوة وتقييم للوزن السياسي للدولة، بكل ما يعنيه ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وانتاجها، ومشكلاتها المختلفة، وبأختصار كل ما يؤثر على قوتها ويسهم او يحد من ثقلها في المجالين الاقليمي والعالمي^(٣).

كما عرفها عدنان السيد حسين بإنها: "دراسة الموقع السياسي الدولة او المنطقة الاقليمية، ومدى تاثير هذا الموقع في العلاقات السلمية او الحربية"^(٤). في حين عرفها الكساندر دوفاي بإنها: "علم يستهدف دراسة التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها"^(٥). أما اجرائياً: فهي تعني دراسة المعطيات السياسية وعلاقتها القوة المرتبطة جغرافياً الجمهورية التركية والاقليم المجاور لها، وتحديد منطقة المشرق العربي.

وتستهدف الجيو سياسة دراسة تفاعلات المساحة الجغرافية وحالات التعرض بين القوى الناشئة فيها، ويقوم هذا العلم على اساس ابراز علاقات الظواهر السياسية مع البيئة الجغرافية، وهو يدرس الدولة باعتبارها ظاهرة جغرافية، بالاضافة الى دراسة علاقاتها المحلية والخرافية وتحليل وتفسير عناصر قوتها في ضوء ما تمتلكه من امكانيات وقدرات طبيعية وبشرية^(٦).

وتقوم النظرية الجيو سياسية على فرضية مفادها ان ثمة علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها، فالعامل الجغرافي يسهم اسهاماً قوياً في بناء الدولة وزيادة اسباب ومصادر قوتها، ويقصد بالعامل الجغرافي الحيز المكاني الذي تشغله الدولة وتتواجد فيه ضمن رقعة من الارض، وهو يتمثل بنوعية وطبيعة مواردها وحجم إقليمها من حيث ضيقه او اتساعه، وكذلك موقعها

وعدد السكان فيها، وكل هذه العوامل تعد مكوناً أصيلاً في بناء الحياة السياسية والإجتماعية للدولة، كما تلعب دوراً مهماً في صياغة خططها الأمنية والعسكرية والتنمية^(٧) . وقد انكفأت تركيا في الحرب العالمية الثانية وانشغلت بتحسين الداخل وبناء وتثبيت ركائز الدولة على أسس أتاتورك العلمانية الحديثة، ثم قامت باستعادة جزء من دورها الجيو - سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عندما شكلت سداً منيعاً في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى أوروبا والشرق الأوسط. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي العام ١٩٩١، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا الحديثة أكثر من أي وقت مضى لتلعب دوراً حاسماً يعمل على إعادة تشكل النظام الإقليم والدولي، عبر ما يعرف باسم "العالم التركي أو"الفضاء التركي" الذي يضم دولاً تمتد من غرب الصين إلى أوروبا، فقد كانت أنظار الشعوب التركية في هذه الدول شاخصة باتجاه تركيا تحلم باستعادة مكانتها وقيادها الإقليمية، لكن الجمهورية التركية لم تكن قادرة على لعب دور أكبر إبان تلك الفترة وما سبقها، يليق مكانتها التاريخية والجغرافية والسياسية وذلك لعدة أسباب منها^(٨):

١. ضعفها في ميزان القوى مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة الأميركية أو الدول الأوروبية الكبرى.
٢. عدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة وانحسار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الأتاتورية، وكح جماع الأقليات ولا سيما الكردية.
٣. عدم القدرة على إيجاد تفاعلات داخلية تدفع باتجاه استغلال المعطيات الجيو - سياسية والجيو - إستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة كبرى إقليمية دولية.

بالمقابل من ذلك، ومع استلام حزب العدالة والتنمية" الحكم عام ٢٠٠٢، تغيرت المعطيات كلياً، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو- سياسية (Geopolitical) والجيو - إستراتيجية (Geostrategic) لتحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشبه فيه خريطة ما يسمى بالشرق الاوسط واعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار، وتتزامن فيه القوى الإقليمية على مكان لها في الخريطة الجيو- إستراتيجية الي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم

العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني" ونجح الحزب ولاسيما الثلاثي (اردوغان، غول، واوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقاء الاقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة والعالم ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود مثل العمق الاستراتيجي^(٩) وديبلوماسية تصفير النزعات^(١٠).

وبرز موقع تركيا المتوسط بين قارات العالم القديم، كمعطى اساسي في الاستراتيجية التركية على المستويين الاقليمي والدولي، حيث يوفر لها هذا الموقع اهمية كبيرة على مختلف المستويات، فهي تشرف على طريق وممرات بحرية دولية هامة، كمضيق البوسفور والدردينيل، وعبر ارضها لا بد ان تمر انابيب الطاقة القادمة من المصادر الغنية في اسيا وروسيا باتجاه اوربا المحتاجة لها، وهي تمتلك حدود مع دول عديدة، بما في ذلك شرق اوسطية، ودول من الاتحاد الاوربي، ما يجعل دورها السياسي اساسياً لضمان الامن والاستقرار على مستوى اقليم الشرق الاوسط والاتجاه الاوربي، كما انها تقع كدولة متوسطة مقابلة لروسيا ما يمنحها اهمية ودور استراتيجي بالنسبة للغرب الذي ينظر لروسيا باعتبارها دولة عظمى منافسة في الكثير من الميادين^(١١).

ومن الجدير بالذكر، أن تركيا قد اختارت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الارتباط العصري بالمحور الاطلسي، مما افقدها الكثير من فرص الفعالية والتأثير في الكثير من الاقاليم، بما فيها الاقليم المجاور والذي تشترك معه في الكثير من العناصر والمشاركات الجغرافية والتاريخية والثقافية، الا وهو الشرق الأوسط، إلا ان نقطة التحول جاءت منذ ادراك تركيا عزلتها الدولية عندما حدثت الازمة القبرصية عام ١٩٧٤م، وما تبعها من مقاطعة دولية لتركيا، وبالتالي بلورت القناعة التركية كما عبر عنها احمد داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي ان تركيا لن تتمكن من دعم وضعها الدولي وتعزيز تأثيرها السياسي في الالفية الجديدة الا اذا دمجت امكانياتها الجيوسياسية والحيو اقتصادية وتراكمها التاريخي من خلال سياسة خارجية جديدة فعالة^(١٢).

وتعد معطيات الجيوسياسية من أهم المحددات المؤثرة على صناع القرار عند اتخاذ قرار يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة سواء ما يتعلق منها بالبيئة الداخلية للدولة، بما في ذلك الخصائص المتعلقة بالسكان، من حيث تعدادهم، وتوزيعهم، والتركيب العرقي لهم، أو ما يتعلق بخصائص الإقليم (الأرض) الذي يخضع لسيادة الدولة، بداية من مساحته، إلى شكله، إلى التضاريس فيه، وصولاً حتى الموقع الجغرافي على الخارطة.

وتقع تركيا في غرب قارة آسيا بين خطي طول (٢٥.٤٠) درجة (٤٤.٤٨) شرقاً، وبذلك يبلغ أقصى طول لها حوالي (١٠٠٤٠) ميلاً تقريباً، أي (١٠٧٤٨) كم تقريباً، وهي تقع بين خطي عرض (٣٥.٤٩) درجة و(٤٢.٥٠) درجة شمالاً، وبذلك يبلغ أقصى عرض لها (٤٣٠) ميلاً تقريباً، أو ما يعادل (٧١٨) كم^(١٣). لذلك، تحتل تركيا مكاناً فريداً باعتبارها دولة مترامية الأطراف بين أفريقيا وأوروبا، يمكن أن تيم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة فلا يمكن أختراله في صفة واحدة موحدة، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر، فتكون التزامات تركيا من تشيلي إلى أندونيسيا ومن ثم أفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي^(١٤).

وتركيا بشكل عام شبه جزيرة ولها سواحل طويلة على البحر الأسود وبحر إيجه والبحر المتوسط وبحر مرمرة ومضيق البسفور والدرنيل، وبذلك يحدها من الشرق كل من الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا) حالياً وإيران، ومن الجنوب جمهورية العراق وسوريا والبحر المتوسط، ومن الغرب بحر إيجه واليونان وبلغاريا. أما من الشمال فيحدها البحر الأسود. هذا ويحتوي موقع تركيا على ممر ملاحى مائي مهم ومتكون كما أشرنا من مضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل والذي يصل بين كل من البحر الأسود والبحر المتوسط مما يلي بحر إيجه، فوضعها هذا يعطيها موقعاً جيواستراتيجياً حيوياً ومهماً سواء كان ذلك من ناحية الملاحة البحرية التجارية أو العسكرية حيث إنها تسيطر بموقعها هذا وتتحكم بمقدرات الارتباط للملاحة البحرية، للاقطار المشرفة على البحر الأسود كالاتحاد السوفيتي السابق (روسيا حالياً) ورومانيا وبلغاريا مع باقي أقطار العالم^(١٥).

فضلاً عن طبيعة البحار التي تقع عليها من كونها مفتوحة على العالم كبحر ايجه والبحر المتوسط الأمر الذي منح تركيا أهمية كبيرة واستراتيجية بحرية دولية واقليمية، كما أن موقعها البري المحاذي لروسيا بصورة خاصة وللأقطار الأخرى التي سبق ذكرها قد أعطى تركيا مكانة استراتيجية بالغة الأهمية في الاستراتيجية العالمية وهذا ما نراه منطبقاً على أهمية تركيا في المخططات الجيوبوليتيكية الدولية، من خل انضمامها إلى الاحلاف والمعسكرات المتماشية مع التخطيط الاستراتيجي العالمي^(١٦).

ناهيك عن أهمية الموقع الجيوستراتيجي لتركيا فيما يخص القطرين العراقي والسوري ولاسيما اللذان يجاورانها من جهة الجنوب كما أسلفنا. فأن هذا الموقع كانت له انعكاساته وأبعاده عبر التاريخ القديم والوسيط والمعاصر، حيث لعب دوراً فعالاً في سيطرة الامبراطورية العثمانية وتوسعاتها على حساب الدول العربية ليس التي تجاورها فقط، بل حتى تلك التي استطاعت تركيا الوصول إليها براً وبحراً في كل من الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، حيث بقيت تلك الامبراطورية مسيطرة على أجزاء كثيرة من الوطن العربي أبان السبعينات الذي شمل الأمة العربية مدة من الزمن ليست بالقصيرة، حيث كانت تركيا أمبراطورية قوية يحسب لها حساب في المعترك الدولي. وأن موقعها الجيوستراتيجي هذا كان قد هياً لها وساعدها على التوسع واتمام السيطرة حتى على أقطار أوربية كثيرة لاسيما تلك التي تقع في شبه جزيرة البلقان والتي تحد تركيا براً من جزئها الاوربي (ترافيا) والذي سبق ذكره^(١٧).

وكنتيجة لذلك، ولأن تركيا لاعب رئيسي في كل هذه الإقليم، فلا يمكن تحقيق الاستقرار في هذه الأقاليم إلا بممارسة تركيا دور فاعل في سبيل ذلك وبالمقابل فإنها تكون قادرة على المناورة والإمساك بنقاط ضغط في مواجهة الأطراف الأخرى حال حدوث وتصاعد الأزمات، وكل ذلك يمنحها أهمية كبرى بالنسبة للقوى الدولية الكبرى التي تكون حاضرة ومؤثرة على مستوى هذه الأقاليم. وهكذا، فإن تركيا وباعتبارها دولة تقع في ملتقى أقاليم جغرافية مختلفة، تكون دولة ذات موقع جيوسياسي هام على المستوى الدولي وليس الإقليمي فقط^(١٨).

ومن الجدير بالذكر هنا، فإن أحمد داوود أوغلو رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي الأسبق يصف موقع تركيا بأنه موقع مركزي في قلب ساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين

خطي شرق-غرب، وشمال جنوب، وتتقاطع فيه النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو-آسيوية المركزية مع البحار الدافئة، وأفريقيا، على خط شمال-جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين مهمتين هما البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق^(١٩). وعلى سبيل المثال، ومن المنظور الاستراتيجي الأمريكي مثلاً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن السيطرة على العالم تتطلب سيطرتها على منطقة أوراسيا، وذلك لا يتحقق إلا عبر البوابة التركية، التي تتوسط تلك المنطقة^(٢٠).

ويبلغ إجمالي نفوس الجمهورية التركية بحسب احصائية عام (١٩٧٧م) (٤١.٩٦٨.٣٠٠) نسمة^(٢١)، وأن معدل الزيادة العامة لنفوس تركيا بلغ حوالي (٣%) سنوياً من مجموع السكان^(٢٢). وعليه فإن نفوس تركيا في نهاية عام (٢٠٠١م) (٦٧) مليون نسمة تقريباً، هذا إذا ما أخذنا بمعدل الزيادة إلى (٣%) التي تزداد بها نفوسها سنوياً وأضفناها إلى مجموع النفوس في العام (١٩٧٧م) المذكور آنفاً. وتبلغ نسبة العاملين في حقل الزراعة في تركيا بحسب احصائيات عام ١٩٧٧م (٥٨.٦%) من مجموع الايدي العاملة تقريباً. ويتركز معظم سكان تركيا (الحضر) في إقليم اسطنبول وساحل بحر مرمرة والمدن الرئيسية مثل مدن أزمير وأدنة وبورصنة ومدن ساحل البهر الأسود مثل سمسون وطرابزون^(٢٣).

وتكون نسبة سكان المدن من إجمالي سكان تركيا (٤٤.٥%) تقريباً، بينما تكون نسبة سكان الريف (٥٥.٥%) تقريباً وذلك بحسب احصائيات عام ١٩٧٦^(٢٤). وأن هذه النسب قد تغيرت بلاشك خلال السنوات الثلاثين الماضية نتيجة لتغير اعداد الهجرة من الريف إلى المدن.

أما عن التركيبة السكانية في تركيا فنجد أن الشعب التركي يتكون بالإضافة إلى الاتراك من القوميات الرئيسية الآتية: الكرد، العرب، والشركس واليونانيين والجورجيين والأرمن واليهود واللاز. ويتركز الكرد في المقاطعات الشرقية (كردستان تركيا) المحايدة لإيران والمناطق الواقعة في كردستان العراق، بينما يتركز العرب في الاقاليم الواقعة في سوريا وقسم من العراق وفي دياربكر وجزيرة ابن عمر والاسكندرونة. أما اليونانيون والأرمن واليهود فإن أماكن تركيزهم وتواجدهم هي مناطق في اسطنبول وأزمير. ويوجد قسم من الأرمن في أقصى شرق تركيا في المناطق التي تحايد جمهورية ارمينية السوفيتية السابقة^(٢٥).

أما بالنسبة للخصائص الطبيعية، فإن سطح تركيا بشكل عام يتكون من هضبة معقدة التركيب التضاريس ومختلفة الارتفاعات. فكلما اتجهنا صوب زادت الارتفاعات والتعقيدات الطبوغرافية حيث يصل أعلى ارتفاع بها في جبل أرارات البالغ (١٦.٩٤٦) قدماً (٥١٣٥م) عند تلاقي الحدود التركية الإيرانية الروسية وأن قمة أرارات هذه تعد أعلى قمة من بين (١١٣) قمة جبلية في تلك المنطقة والتي يبلغ أقل ارتفاع هذه القمم (١٠) آلاف قدم تقريباً. وتحد هذه الهضبة التركية والمسماة بهضبة الاناضول، سلال جبلية تشرف على البحر وهي جبال طوروس وبحر ايجه حيث سلاسل حافة الهضبة والبحر الأسود وهي سلاسل الكاوجانيك وتحصر بين سفوحها وبين سواحل هذه البحار سهولاً ضيقة ذات تربة خصبة ويتركز في هذه الهضبة القطاع لزراعي والاستيطان البشري، وإن الظروف المناخية فيها هي ظروف متطرفة في معدلات درجات الحرارة الفصلية. لذلك عدت بشكل عام من المناطق ذات المناخ القاري^(٢٦). وقد قطعت هذه الهضبة عدة أنهار منها صغيرة ومنها كبيرة كأنهار قزيرل أيرمق وايشميل ايرمق وصقاريا، وهي أنهار تصب في البحر الأسود ونهر دجلة والفرات اللذين يخترقان الدود ويدخلان كلاً من العراق وسوريا، ونهر سيحان الذي يصب في البحر المتوسط بالقرب من مدينة أدنة ونهر طاندز (Gadiz) الذي يصب في ايجه، هذا وتمر هذه الأنهار في أودية عميقة وقد زادت من تعقيد الشكل الطبوغرافي للهضبة، وتوجد في هذه الهضبة كذلك عدة بحيرات أهمها بحيرة وان (Van) وبحيرة طوز (Tuz) وبحيرة بايشير (Bayshir) وبحيرة ايطريدير (Egridir)^(٢٧).

أما مناخ تركيا فهو ينتمي إلى عدة اقاليم مناخية من حيث تتنوع درجات الحرارة وكميات الامطار، فجنوب تركيا ولاسيما قسمها الساحلي فإنه ممطر معتدل شتاء وحرار نسبياً وجاف صيفاً، وعليه فهو اقليم مناخ البحر الأبيض المتوسط وكذلك سواحلها المطلعة على بحر ايجه الى مدينة أزمير شمالاً فإنها تتمتع بالمناخ نفسه. وتتراوح معدلات درجات الحرارة هناك شتاءً ما بين (٢٦.٧ - ٤٣.٣) بوصة، أما إقليم بحر مرمرة وبيهر ايجه شمال مدينة أزمير فإن معدل درجات حرارته واطئة وتصل إلى (٧٥) فهرنهايت شتاءً ومعدل سقوط الامطار فيه ما بين (٢١.٦ - ٢٧.٦) بوصة، سنوياً. أما ساحل البحر الاسود فإنه كذلك بارد ورطب حيث تصل

درجات حرارته إلى (٥٧) فهرنهايت ومعدل سقوط الامطار فيه ما بين (٢٧.٦ - ٩٨.٤) بوصة، وان كميات الأمطار في هذا الاقليم تزداد كلما اتجهنا شرقاً صوب الحدود الروسية لتركيا في جمهورية جورجيا^(٢٨).

وتستمر التحديات التي تفرضها الجيوسياسية على السياسة الخارجية التركية في المرحلة الراهنة بداية من المشاكل المستمرة مع دول الجوار، ثم من الإشكالات في بحر إيجه مع اليونان، وخصوصاً فيما يتعلق بالسيادة في المياه الدولية التي تسيطر عليها اليونان بسبب سيطرتها على العدد الكبير من الجزر هناك، وهو ما يشكل تهديداً استراتيجياً لتركيا، خاصة مع بروز مشاريع مثل مشروع نول الغاز عبر البحر المتوسط (Euro—Med) باتجاه أوروبا دون المرور بتركيا، إلى المشاكل والأزمة المستمرة مع قبرص^(٢٩).

ومن الجدير بالذكر أن حكومة حزب العدالة والتنمية ومنذ عام ٢٠٠٢ قد دشنت وبفاعلية ملحوظة المنهج الجديد في السياسة الخارجية القائم على الانخراط الدبلوماسي النشط إقليمياً ودولياً، مع تأكيدها المبدأ الأساسي التقليدي نفسه: "سلام في الداخل، سلام في العالم". فهي تعتقد أن المنهج الجديد سوف يروج الديمقراطية والحرية والأمن في الداخل، ويعزز مصالح تركيا في الخارج، كما ولعبت التصورات الفكرية الجديدة لدى حزب العدالة والتنمية عن وضع تركيا ومكانتها الإقليمية والدولية دوراً مهماً في تبني مبادئ جديدة، مثل: التوازن بين الأمن والديمقراطية في الدولة من أجل تأسيس مجال للتأثير في البيئة المجاورة، وسياسة "تصفير المشكلات" مع الجيران، وتطوير العلاقات الجيدة مع المناطق المجاورة وما وراءها، وتأسيس علاقات متعددة التوجهات مع الأطراف الدولية على أساس الوفاق وليس التنافس، والدبلوماسية المتناغمة، والوجود في المنظمات الدولية^(٣٠).

ولم تأت هذه التحولات الجوهرية في توجهات السياسة الخارجية التركية وفاعلتها من فراغ، بل ثمة عوامل داخلية وخارجية عدة أسهمت في إحداثها، منها:

● الإصلاحات الداخلية: أسهمت في مجالات الاقتصاد والسياسة والحريات وحقوق الأقليات في تنامي التوجهات الداعية إلى إحداث تغيير في السياسة الخارجية. وقد بدأت الإصلاحات في عهد رئيس الوزراء الأسبق "بولت أجاويد"، وقد أقر البرلمان التركي سلسلة من الإصلاحات في

أكتوبر ٢٠٠١ مثل تقلص سلطات الشرطة في الاحتجاز، وتخفيف القيود على حقوق الإنسان، ورفع الحظر عن استخدام اللغة الكردية في الإذاعات، وزيادة التمثيل المدني في على مجلس الأمن القومي، كما اعتمد قانوناً مدنياً جديداً يهدف إلى تحسين حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع^(٣١). وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، سرع الحزب في عملية الإصلاح؛ ففي اغسطس ٢٠٠٣ شرع إمكانية التعليم بلغات أخرى غير التركية. ومن خلال حزمة جديدة من التعديلات على الدستور، تعززت حرية الفكر والتعبير وحرية التجمع. كما حدث تغيير مهم في مجلس الأمن القومي؛ إذ أصبح هناك توازن بين الأعضاء المدنيين والعسكريين فيه، ولم يعد قادة أفرع القوات المسلحة أعضاء في المجلس الذي أصبح يتأهه مدني^(٣٢)، كما تم إلغاء التمثيل العسكري في مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، ووضعت القوات المسلحة تحت الرقابة الكاملة من قبل ديوان المحاسبة، كل هذه التغييرات أسهمت في إضعاف دور الجيش في الشؤون السياسية، وتقلص الطابع الأمني للسياسة على المستويين الداخلي والخارجي. إن التغييرات في فهم الأمن القومي، والأنماط الجديدة من العلاقات المدنية - العسكرية، والدور الحيوي الجديد للمجتمع المدن في صنع السياسة الخارجية، ونشوء دور اقتصادي - مدني في القضايا الإقليمية في الحالة التركية، تقدم مثلاً على العلاقة بين التحولات السياسية وسلوك السياسة الخارجية^(٣٣).

• عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: كان هناك تأثير متبادل للإصلاحات الداخلية وموافقة الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام ١٩٩٩ على قبول بحث عضوية تركيا فيه، فالبدء في تشريع مثل هذه الإصلاحات شجع الاتحاد الأوروبي على خطوته تلك. وفي المقابل، كان هذا القرار الأوروبي المحرك الأساسي في تسريع عملية الإصلاح وتوسيعها وإطلاق الحريات في ما بعد، كما أسهم هذا القرار في دفع تركيا للبحث عن علاقات اقتصادية وشركاء تجاريين لتعزيز دفع اقتصادها من أجل الوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبي ومعاييرها، ولاسيما أن الاقتصاد التركي عانى أزمة كبيرة في بداية عام ٢٠٠١، أدت إلى انهيار أسواق المال، وخسارة البنك المركزي قسماً كبيراً من احتياطياته، وتدنت قيمة العملة التركية إلى مستويات قياسية، وفقدت آلاف الوظائف^(٣٤).

وتعد مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية مرحلة متقدمة في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي، وحركة تفهم لقواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية تركية تعمل بالتوازي على خطى البعد الإسلامي وتوجهات المجتمع التركي ليشكل بذلك حلقة التوازن بين البعد الإسلامي لجذور المجتمع والثقافة والتوجه العلماني للحياة العامة. ويمثل عام ٢٠٠٢ التاريخ الأكثر مركزية في وعي مؤسسي وقادة حزب العدالة والتنمية، فهو العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الذي لم يمض على تأسيسه أكثر من عام واحد فاز فوزاً كاسحاً، كما أعاد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧ تأكيد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية لحزب العدالة والتنمية ونهجه وإصلاحاته في الحكم بعد محاولات المؤسسة العسكرية التأثير في انتخابات رئاسة الجمهورية. ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسألة إنتخاب رئيس الجمهورية وفوز مرشح الحزب عبدالله غول بثقة البرلمان التركي الذي أعيد في انتخابات دورته لعام ٢٠٠٧ تأكيد تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا^(٣٥).

ويتضح مما سبق مدى الأستقرار السياسي وقوة الحكومة والحزب الحاكم وتأسيس الحكومة لشكل أكثر قوة وأستمرارية من الممارسة السياسية الديمقراطية بعد تحقيقها لمتطلبات المجتمع والدولة.

كما يمكن القول أن الموقع الإستراتيجي لتركيا كمرحلي بحري وملاحي يخترق البحر السود وبحر قزوين والبحر المتوسط، والمطل على عدة محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة للكثير من الدول العظمى، والممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا كان سبباً في منحها الأهمية الإستراتيجية.

المبحث الثاني: مقومات الدولة التركية الاقتصادية والاجتماعية

يعد الاقتصاد الشرط المهم لمنح الدول مكانة القوى الكبرى، وبوصفه المعيار الحقيقي لمقومات القوة والقدرة التي تمتلكها، فإن موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة جعلها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية والمساحة الشاسعة، وهو ما جعل منها بلداً يتمتع بالأكتفاء

الذاتي من الناحية الغذائية الزراعية، وتحتل مكاناً مقدماً بالمجال الصناعي، حيث يحتل الاقتصاد التركي المرتبة الـ (١٧) عالمياً^(٣٦).

وأدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم، الى جانب الصين والبرازيل والهند وأندونيسيا والمكسيك وروسيا، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، وقد تحدث التقرير بثناء عن تركيا، إذ جاءت تركيا بعد الصين بالنمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز ١٧ اقتصادياً في العالم، والرابع أو الخامس على المستوى الأوروبي، وبنفس الاتجاه توقع "جورج فريدمان" أن يصبح الاقتصاد التركي من ضمن العشرة الأوائل الكبار في العالم بحلول عام ٢٠٢٠^(٣٧).

ويمكن وصف الاقتصاد التركي بأنه اقتصاد يعتمد على القطاع والفعاليات الزراعية بشكل رئيسي، لان المحاصيل الزراعية الداخلية في الاقتصاد تكون أكثر من نصفه. وفي الوقت نفسه يشتغل في القطاع الزراعي (٥٨.٦) تقريباً من مجموع الايادي العاملة التركية، لذلك فإنه اقتصاد زراعي في طبيعته واتجاهه على الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها الحكومات المتعاقبة لتطوير الاقتصاد والوجهة الصناعية والخدمية، فضلاً عن الزراعة. وقد أصيب الاقتصاد التركي في السبعينات بضعف وعجز وأضحى صاحبهما تضخم مالي كبير حتى وصل إلى نسبة (١٠٠%) في عام (١٩٨٠م). وتوضح المؤشرات والاحصائيات إلى أن التضخم قد زاد في الربع الأول من عام (١٩٨١م) بنسبة (٤٠%) عما كان عليه في الأعوام الماضية^(٣٨).

وقد عملت الجهات المختصة في تركيا على حصر التضخم المالي ما بين نسبة (٣٥-٤٥%) في عام (١٩٨١م) وفي الاعوام التي تلتها. وأهم ظاهرة لإنجاح هذه الجهود هو الزيادة الصادرات التي اعتمدها الحكومة التركية والتي شجعتها نتائج الارتفاع بنسبة الضعف

في صادرات عام (١٩٨١ إلى ١٩٩١) ثم الى عام (٢٠٠١) حتى وصلت إلى (٦.٨ مليار دولار)^(٣٩).

أما بالنسبة لحكومة العدالة والتنمية، فقد أتخذت تدابير معينة طويلة الأجل لمعالجة ارتفاع التضخم، فقامت باتباع سياسة نقدية قائمة على أساس أستهداف التضخم وليس أسعار الصرف المستهدفة، مما سمح للاقتصاد التركي بتسجيل معدل تضخم (٩٤%) في ٢٠٠٤، عقب معدل تضخم رهيب بلغ (٥٥%) في ٢٠٠١، وصولاً لمعدل تضخم بلغ (٦,١٦%) عام ٢٠١٣ وهو أدنى مستوى تاريخي من ١ عام ١٩٦٨^(٤٠).

ولتوضيح الاقتصاد التركي بشكل مفصل يجب دراسة كافة القطاعات والقطاعات الاقتصادية التي تشكل الهيكل العام والصورة الكلية له، ففي حقل الزراعة كان الفلاح التركي أكثر العاملين اهمالاً من بين مجموع الايادي العاملة التركية من قبل الجهات المعنية هناك، والسبب في ذلك يرجع إلى ان تركيا ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد ركزت على التصنيع والايادي العاملة المشتغلة في القطاع الصناعي لمسيرة برامج التنمية والتطور التركي، ولم تهتم كثيراً بالمزارعين ولكن أصبحت الزراعة فيما بعد تشكل أكثر من نصف الاقتصاد التركي كما أوضحنا مسبقاً، وأن تركيا تعد إحدى اثنتي عشرة دولة في العالم لها القابلية الكاملة على تغذية سكانها من دون الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج. كما أن تركيا تعد من الدول العشرة الأوائل المصدرة للقمح والقطن في العالم، كما وأنها أولى دول العالم في تصدير التين والمكسرات والكشمش^(٤١).

ويعد التبغ التركي من أجود أنواع التبوغ في التجارة الدولية نظراً لنكهته الفاخرة ومذاقه المستساغ. وتتركز زراعة التبغ في إقليم سواحل بحر ايجه، ولكن أحسن أنواع التبغ التركية في سواحل البحر الأسود حول مدينة سمسون. وقد بدأ القطن يزاحم التبغ التركي المحصول النقدي الذي يدخل في التجارة التركية منذ أوائل الخمسينات، ولكنه لازال يمثل ربع الصادرات

التركية من المحاصيل الزراعية. وتتركز زراعة القطن في كل أدنة وأزمير، ومن المحاصيل الزراعية التركية المهمة الأخرى والتي تدخل في تجارة تركيا الدولية، الفواكه الطازجة والمجففة منها، وكذلك أنواع المكسرات كالبنندق والفسق والجوز وكذلك الزيتون والافيون^(٤٢).

أما عن الثروة المعدنية في تركيا، فعلى الرغم من أن تركيا لم يتم مسحها جيولوجياً بصورة شاملة ودقيقة، إلا أنها تنتج من المعادن ماله أهمية في التجارة الدولية والاقتصاد التركي. فتعد تركيا أحد أهم دولتين في العام في إنتاج معدن الكروم، إذ أنها تنتج (٢٥%) تقريباً من إنتاج خام معدن الكروم في العالم وتصدره بصورة رئيسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، حيث يستعمل في صناعة السيارات والصناعات الأخرى وتتركز مناطق إنتاجه في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا في مقاطعة العزيز^(٤٣).

كما أن الفحم من نوع البايثومنس ينتج في تركيا من حقول زونكو لداق بالقرب من ساحل البحر الأسود يستعمل كوقود للطبخ والتدفئة وإنتاج الطاقة الكهربائية ويبلغ مجموع الإنتاج أكثر من ١٢ مليون طن سنوياً. أما النفط فقد اكتشف في تركيا بعد عمليات تنقيب مكثفة من قبل شركات أجنبية ووطنية ولكن كمياته واحتياطاته قليلة بالنسبة لاحتياجات تركيا منه، وأن أهم مناطق إنتاج النفط في تركيا هي حقول الاقاليم الجنوبية الشرقية من البلاد قرب ديار بكر حيث أن الاحتياطي والإنتاج قليلان مما يستدعي تركيا لاستيراد ما تحتاجه من النفط لاسيما من العراق وبعض الاقطار العربية الأخرى. ومن المعادن الأخرى التي تنتجها تركيا المنغنيز والحديد الخام والنحاس والكبريت وتصدر ما يفيض عن حاجاتها من هذه المعادن ولكن بكميات قليلة حيث إن الإنتاج من بعض هذه المعادن محدود الكمية وكذلك الاحتياطي منها^(٤٤).

إما بالنسبة للمقومات الاجتماعية، فإن تركيا تتسم بميزة التعدد في قومياتها وأديانها ومذاهبها والتي تشارك فيها العنصر التركي الذي يشكل حوالي ثلثي السكان، ليحتل الأكراد

المرتبة الثانية، يأتي بعدهم العرب، ثم بعد ذلك تأتي مجموعة من الأقليات القومية والدينية والتي من أبرزها اليهود والأرمن وكذلك اليونان، إلى جانب مجموعة من الأقليات الطائفية والتي من أبرزها الأقلية العلوية التي تعد الأكثر ارتباطاً بموضوع الإسلام والعلمانية في تركيا^(٤٥). وعلى الرغم من أن الدستور التركي لا يعترف بالأقليات القومية^(٤٦)، إلا أنه الحقيقة تشير إلى أن المجتمع التركي يتميز بتعدد القوميات، وتؤلف القومية التركية الغالبية العظمى من السكان، ولكن يلاحظ بأن السلطة في تركيا تمارس عملية تعميم كبير على العدد الحقيقي للأقليات القومية، لكننا نرى ان الكرد هم ليسوا أقلية فان التقديرات تشير الى النحو الآتي^(٤٧):

أ- الكرد: وهم (١٢) مليوناً أو أكثر، ويسكنون في المناطق أو في الولايات الجنوبية الشرقية (كرديستان تركيا)، ولاسيما مناطق هكاري، ديار بكر، أرزنجان، مزعش وأن، ملاطية، شرناخ، دقرسيم.

ب- العرب: وهم مليونان أو أكثر، ويسكنون في المناطق القريبة من الحدود السورية والعراقية، ولاسيما مناطق: ديار بكر، الاسكندرونة، غازي عنتاب ، أدنة(أضنة)، ماردين، سعرت (سعد)، أورفة.

ج- انكرج: (٤٠٠.٠٠٠) ألف نسمة، وقيمون في منطقة الحدود الروسية- التركية.

د- الروم (اليونان): وهم (٢٨٠.٠٠٠) ألف نسمة تقريباً، وقيمون في اسطنبول في القسم الاوربي (تراقيا).

هـ- الأرمن: (١٥٠.٠٠٠) ألف تقريباً وقيمون في اسطنبول، وفي بعض الولايات الشرقية، ولاسيما سيواس.

و - اللاز: (٧٠.٠٠٠) ألف نسمة تقريباً وقيمون على ساحل البحر الأسود حتى الحدود الروسية.

ز - الارناؤوط: بضعة الآف، وأكثرهم يعيشون في اسطنبول، وهم من أصل ألباني.

النظام السياسي والإداري في تركيا

إن طبيعة النظام السياسي لأي دولة في النظام الدولي لا بد أن يكون لها تأثيراتها على سياسة الدولة سواء الداخلية أو الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي. وتعد تركيا من بين أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط التي لها مكانتها وفعاليتها في البيئة المحيطة بها، ومن هنا تأتي أهمية البحث في نظامها السياسي والإداري، وانتقال السلطة فيها وتحوله من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وما له من تداعيات مهمة وتأثيرات متبادلة بين تركيا ودول المنطقة المحيطة بها من حيث مدى تحقيق الاستقرار السياسي في الداخل التركي من عدمه، وكيف يمكن أن ينعكس ذلك إيجاباً أو سلباً على الفواعل الإقليميين والدوليين في منطقة الشرق الأوسط والدول القريبة منها^(٤٨).

ولغرض توضيح النظام السياسي والإداري في تركيا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين، يتناول المطلب الأول النظام السياسي في تركيا، في حين أن المطلب الثاني يتناول النظام الإداري في تركيا.

المطلب الأول: النظام السياسي

شهد النظام السياسي التركي جملة من التطورات السياسية والدستورية المهمة في ظل المتغيرات التي عاشتها تركيا منذ عام ١٩٨٠م، ولعل من أهمها هو الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش في عام ١٩٨٠م، والتطورات التي أحدثها ذلك الانقلاب في النظام السياسي التركي فيما بعد، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠م والمؤسسات الدستورية والقوى السياسية والاجتماعية في النظام السياسي التركي بموجب دستور عام ١٩٨٢م.

ولاً: الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠م

شهدت المؤسسات العسكرية تطوراً وازدياداً في أهميتها على الحياة السياسية التركية خاصة بعد نجاحها في الانقلاب العسكري الاول والثاني عام (١٩٦٠-١٩٧١)، الامر الذي دفعها للقيام بأنقلاب عسكري ثالث في عام ١٩٨٠م، والذي تميز عن سابقه من التدخلات العسكرية وذلك من خلال تأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٤٩).

وقام الجنرال كنعان ايفرين رئيس اركان التركي بقيادة الانقلاب العسكري الذي حدث في ١٢ ايلول عام ١٩٨٠، وهو الانقلاب الثالث خلال عشرين عاماً^(٥٠)، وكان للانقلاب ثلاثة اسباب رئيسية في قيامه وهي كالتالي:

١- البعد السياسي

إن ضعف الحكومات التركية المتعاقبة بأخذ اجراءات حازمة في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية بسبب افتقارها للأغلبية المطلقة في البرلمان التركي ادى الى فشل مساعيها في تمرير مشاريع القوانين والتي كانت تقابل بمعارضة شديدة من قبل الاحزاب المعارضة في البرلمان التركي، بالاضافة الى تغليب مصلحة الاحزاب المختلفة على المصلحة الوطنية ازاء بعض الامور العامة في البلاد^(٥١). وفشل الاحزاب من الحصول على الاغلبية التي تمكنها من تشكيل الحكومات بمفردها مما عرض النظام السياسي التركي لأزمات وزارية فكانت ظاهرة الائتلاف بين الاحزاب المخرج الوحيد لإنقاذ الحياة السياسية، وكثيراً ما شهد النظام السياسي التركي حكومات ائتلافية غير متجانسة وضعيفة مما اصاب القوى السياسية نتيجة للصراعات المستمرة بين قادتها^(٥٢).

٢- البعد الديني :

إن الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠م قد استهدف بالدرجة الاولى الأتجاه الإسلامي الذي بدأ بالانتشار وبشكل متزايد في تلك الفترة، وهذا ما يؤكد وقوع الانقلاب والذي كان واضحاً في ظهور الانبعاث المفاجي للحركة الإسلامية في السلوك السياسي الداخلي التركي لأول حزب

سياسي ذو ميول اسلامية في تركيا العلمانية منذ سقوط الدولة العثمانية وهو حزب (السلامة الوطني) بزعامة نجم الدين اربكان عام ١٩٧٢م، والذي حقق نجاحاً كبيراً في الانتخابات عام ١٩٧٣ وحصل على المركز الثالث واعلى نسبة اصوات في البرلمان^(٥٣).

كما ان التحولات الإقليمية كانت دافعاً قوياً لقيام الجنرالات العسكرية بأنقلاب خوفاً من امكانية انحراف تركيا عن مسارها التقليدي، لاسيما وان المتغيرات الاقليمية في تلك الفترة قد ارتبطت بالإسلام بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران والتي اعطت حافزاً بنجاح الثورة^(٥٤).

٣- البعد الاقتصادي

كان الوضع الاقتصادي في فترة السبعينات دافع لقيام الانقلاب، وذلك من خلال ارتفاع معدلات التضخم الذي وصل الى (١٢٠%) وارتفاع نسبة البطالة التي وصلت الى (٢٥%) اضافة الى ارتفاع الاسعار النفط في منتصف السبعينات مع اضطراب في ميزان النقد العالمي، وازدياد نسبة الديون الخارجية والتي وصلت عام ١٩٧٩ الى اكثر من (١٥) مليار دولار امريكي، والتي تعد من اهم مشاكل تركيا الداخلية، الامر الذي عجزت الحكومات الائتلافية عن حل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد التركي في ضوء اعتماده على المساعدات الامريكية^(٥٥).

ومع ازدياد حالة الفوضى وعدم الأستقرار، رأى بعض ضباط الجيش التركي ان الوقت مناسب للتدخل العسكري وانهاء تلك الحالة التي تمر بها البلاد، كما ان ما صرح به قائد الانقلاب الجنرال كنعان إيفرين، بعد اربعة ايام من الانقلاب "ان انقلاب ١٢ ايلول ليس كباقي الانقلابات العسكرية، بل هو حصيلة الاحداث السياسية المتلاحقة، وان المؤسسة العسكرية قامت بالانقلاب لإعادة الحياة الديمقراطية الى البلاد، من خلال عدد من الاهداف التي ينبغي الوصول اليها"، وتلك الاهداف هي^(٥٦):

- المحافظة على الوحدة الوطنية.

- القضاء على الفوضى والارهاب وإعادة الاستقرار الى البلاد.
- العودة الى مبادئ الجمهورية العلمانية (مبادئ اتاتورك).
- المحافظة على سلطة الدولة واهميتها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- اجراءات تعديلات على الانظمة والقوانين السارية في البلاد.

وبعد استقرار الأمر للأنقلاب بدأت عملية وضع دستور جديد عام ١٩٨٢، من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي. خرج الدستور الجديد للنور بعد استفتاء شعبي في تشرين الثاني ١٩٨٢، وتضمن (١٩٣) مادة رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية، فترسخت قبضة السلطة التنفيذية وزادت سلطات رئيس الجمهورية (كنعان إيفرين) ومجلس الأمن القومي، إذ تم تقييد حرية التعبير والتنظيم بالمصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري^(٥٧).

ثانياً: مرحلة تصاعد التيار الاسلامي

بدأت نواة الافتراق بين المؤسسة الكمالية العلمانية والتيار الإسلامي منذ تأسيس الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦، ووصول (عدنان مندريس) و(جلال بايار) لمنصب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وتطورت في الأعوام اللاحقة أشكال التنظيمات والأحزاب التي تتبنى إلى حد ما بعض المقاربات الإسلامية في الخطاب الجماهيري وبعض الممارسات السياسية الرسمية المحدودة لوقف تصاعد قوة التيارات الإسلامية والانتفاف عليها من خلال تبني بعض المقاربات النظرية في عهدي الانقلاب الأول والثالث، لكن هذه المرحلة شهدت حظر معظم الأحزاب التي تبنت الخطاب الإسلامي بوصفه مدخلاً للممارسة السياسية، وكذلك إعادة تشكيل هذه الأحزاب تحت عناوين جديدة^(٥٨).

وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد شهدت ممارسات حادة تجاه التيار الإسلامي المستقل عن سيطرة النظام الحاكم (المؤسسة العسكرية)، إلا أنه أسهم في تجذير هذا التيار في اللعبة السياسية التركية بشكل أو بآخر. ويرجع بعض الباحثين إلى الرئيس تورغوت أوزال بعض الفضل في هذا المجال، فهو أول رئيس تركي يواظب على صلاة الجمعة بشكل علني كما أنه أول رئيس يقوم بتأدية مناسك الحج، إضافة لعدد من القرارات المتعلقة بالتعليم الديني^(٥٩)، لكن المحور الأساسي لنشوء تيار الإسلام السياسي في تركيا هو (نجم الدين أربكان)، الذي قاد منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي عدداً من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت النفوذ الكمالي، الأمر الذي أدى إلى حظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر. وتعد تجربة حزب الرفاه هي أنضج تجربة من تجارب الأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان وعدد من أصدقائه، وهو الحزب الأول الذي يصل إلى السلطة عام ١٩٩٦، معلناً أهدافاً ومبادئ واضحة تتسجم مع البنية الثقافية للشعب التركي، وتبتعد عن الأفكار الكمالية العلمانية بشكل واضح.

وكان وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الحكومة التركية وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم تنويجاً لمسيرة استمرت على مدى أكثر من ٢٦ عاماً، إذ أسس نجم الدين أربكان أول حزب ذي مرجعية إسلامية (حزب النظام الوطني) عام ١٩٧٠، الذي ما لبث أن تم حظره بعد انقلاب عام ١٩٧١ ليؤسس حزب السلامة الوطني الذي شارك في انتخابات عام ١٩٧٣، ولتبدأ منذ تلك المرحلة مشاركته في بعض الحكومات التي لم يستطع أي من الأحزاب التقليدية تشكيلها بأغلبية نيابية منفردة.

ومن ثم عاد الحظر الذي رافق انقلاب عام ١٩٨٠ لينتهي حزب السلامة الوطني ويحل بدلاً منه حزب الرفاه عام ١٩٨٣، لتبدأ مسيرة طويلة توجت بانتخابات عام ١٩٩٤ والتي فاز فيها مرشحو الحزب بأكبر نصر في تاريخهم وهو بلدية اسطنبول الكبرى التي تولى رئاستها

(رجب طيب أروغان)، ولتستمر حتى تولي (نجم الدين أربكان) رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦م (١٠).

ثالثاً: نظام الحكم والتطور المؤسسي في تركيا (٢٠٠٢-٢٠١٤)

يعد حزب العدالة والتنمية ممثلاً لمرحلة متقدمة في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي، وحركة تفهم لقواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية تركية تعمل بالتوازي على خطي البعد الإسلامي وتوجهات المجتمع التركي، ليشكل بذلك حلقة التوازن بين البعد الإسلامي لجذور المجتمع والثقافة والتوجه العلماني للحياة العامة، وليعبر عن نفسه بكونه حزب تركي محافظ يحترم التقاليد وهوية المجتمع، ويعمل لصالح أفراد المجتمع كافة بغية النهوض بتركيا دولة ومجتمعاً. ويمثل عام ٢٠٠٢م التاريخ الأكثر مركزية في وعي مؤسسي وقادة ومحاربي العدالة والتنمية، فهو العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الذي لم يمض على تأسيسه أكثر من عام واحد فوزاً ساحقاً.

وحملت هذه الانتخابات ونتائجها أبعاداً شديدة التأثير في مستقبل حزب العدالة والتنمية، ونظام الحكم والمؤسسات الحاكمة في الدولة التركية، وتركيبية الحياة الحزبية في الساحة التركية، إذ خرجت شخصيات سياسية وأحزاب كثيرة من ساحة الفعل السياسي كحزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم والطريق المستقيم وحزب السعادة.

كما أعادت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧ تأكيد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية لحزب العدالة والتنمية، ونهجه وإصلاحاته في الحكم، بعد محاولات المؤسسة العسكرية التأثير في انتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس أحمد نجات سيزر في أيار من العام نفسه. ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية وفوز مرشح الحزب عبد الله غول بثقة البرلمان التركي الذي أعيد في انتخابات دورته لعام ٢٠٠٧ تأكيد تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا.

وقد أثار اكتشاف الشبكة وعلاقتها داخل مؤسسات الحكم في تركيا وصلاتها الأجنبية موجة من التحليلات والمواقف داخل تركيا وخارجها، ومكن اكتشافها حزب العدالة والتنمية من تقادي مصير مشابه لمصير الحزب الديمقراطي وقادته (عدنان مندريس وجلال بايار)، وبذلك قضت الحكومة التركية على العمود الفقري للدولة العميقة في تركيا، بعد أن طبعت الحياة السياسية في تركيا بطابع المؤامرات والانقلابات والاضطرابات الأمنية وتدخل الجيش في السياسة.

ونرى أن تحجيم ومحاصرة نفوذ الدولة العميقة قد أسهم في استقرار الحكومة التركية وتفرغ العدالة والتنمية لتحقيق الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين حياة ودخل الفرد التركي، الأمر الذي انعكس أيضاً على قدرة الدولة التركية لاتخاذها سياسات مستقلة إلى حد كبير عن التبعية الغربية، فالشبكة التي تشير تقارير متعددة إلى علاقتها بالمنظومة الاستخبارية الأميركية، التي أنشئت في مراحل الحرب الباردة أصبحت أضعف من أن تشكل رأس حربة للتأثير في الحياة السياسية في تركيا وعلى قرارات الحكومة فيها.

وبذلك حذت تركيا حذو الكثير من الدول الأوروبية في التخلص من الشبكات والمنظمات التي كانت تدار من قبل المخابرات الأميركية، كمنظمة "الغلايو الإيطالية"، و"الغال الإسبانية" و"المشروع ٢٦" في سويسرا وغيرها من المنظمات التي كان يعتمد عليها في تنفيذ السياسات الاستخبارية في الدول الأوروبية وتركيا. ومع اضمحلال دور شبكات الدولة العميقة في التأثير في الحياة السياسية والقرار الحكومي، بدأ يظهر ما بات يعرف الآن بـ "الكيان الموازي"^(١١).

يشير مصطلح "الكيان الموازي" إلى الحركة التي اتخذت من الإسلام منصة سياسية لإحداث تأثير اجتماعي، ودخول معترك الحياة السياسية وفق رؤية طويلة المدى تعمل بموجبها على تشكيل حاضنة اجتماعية تدور في فلك زعيم أو مؤسس. وقد أتى بناء هذه الأرضية العقيدية لـ "الكيان الموازي" نتيجة عدم وجود منصة فكرية تدفع باتجاه أداء دور

سياسي في ظل الاستقطاب القومي والكمالي والعلماني للساحة السياسية التركية. ويدور الكيان الموازي في فلك زعيمه الأوحد فتح الله كولن^(٦٢) الذي أسس هذه الحركة الاجتماعية ذات الامتدادات السياسية والإعلامية والاقتصادية. وقد اختار فتح الله كولن طريقاً اجتماعياً لتأسيس النفوذ داخل المجتمع والدوائر السياسية في تركيا، عبر الإرشاد والتبليغ والتعليم والتربية، وتأسيس المؤسسات الاجتماعية التربوية، والمالية، والإسكانية، والصحية، والإعلامية، والثقافية. ورغم النفوذ الاجتماعي والإعلامي والاقتصادي الكبير لفتح الله كولن إلا أن اتباعه يرفضون وصفهم بجماعة أو مجموعة وبشكل عام فإن جماعة "فتح الله كولن ليست حزباً أو تنظيمًا، بل هي أشبه بحالة أو تيار نما وتغلغل داخل مؤسسات الدولة من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية وأصبح لأنصار كولن حضور واسع في دوائر صنع القرار القضائي وجهاز الشرطة والإعلام والمؤسسات المالية والتعليمية، بعد أن تمكن في السنوات السابقة من تدريس وتعليم الكثير من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية في مختلف أنحاء الجمهورية التركية وخارجها^(٦٣).

رابعاً: الأحزاب السياسية

تعود جذور نشوء الأحزاب السياسية في تركيا إلى أواخر العهد العثماني مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الأحرار في المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٠٩-١٩٢٤. وقد ترافق ظهور هذه الجمعيات والأحزاب مع ضعف السلطة المركزية للدولة والتأثير المتنامي للأقليات وموجة التغريب وارتباطها بالدول الغربية.

ويمكن القول إن التاريخ السياسي التركي الحديث حافلٌ بالكثير من الأحزاب السياسية التي أسست في مراحل مختلفة أضمحل بعضها وتلاشى، أو استمر بأشكالٍ وأسماءٍ وصيغٍ أخرى، أو بقي كما هو كحال حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام

١٩٢٣. غير أن التصنيف الأساسي لتوجهات الأحزاب السياسية التركية يعد الخطوة الأولى لفهم خريطة التوزع الحزبي في تركيا،

خامساً: المؤسسة العسكرية والأمنية

يمتد تاريخ الجيش التركي بعيداً ليستلهم نفوذه في الدولة من العصر العثماني، الذي كان فيه الجيش الركيزة الأساسية في الحكم والنفوذ نظراً لارتباطه بالفتوحات والحروب وتوسيع رقعة الإمبراطورية. ومع نشوء تركيا الحديثة على أنقاض الخلافة العثمانية برز دور الجيش بوصفه المحافظ على وحدة البلاد والواقف في وجه تقسيم تركيا، ومنذ ذلك الحين يؤدي الجيش التركي دوراً كبيراً في الحياة السياسية في البلاد، ويعد مصدر الاعتزاز القومي.

ومع تراجع تأثير دور المؤسسة العسكرية في مجريات العمل السياسي بعد القضاء على شبكة أرجينيكون إلا أن تعزيز قوة الجيش بقي الشغل الشاغل للحكومة التركية وفي الآن نفسه بقاء هذه المؤسسة تحت سلطة المؤسسة السياسية التي تدير البلاد.

ومن خلال هذه العرض يتضح مدى الاستقرار السياسي وقوة الحكومة والحزب الحاكم، وتأسيسها لشكل أكثر قوة واستمرارية من الممارسة السياسية الديمقراطية بعد تحقيقها لمتطلبات المجتمع والدولة ما مكنها من الخروج من دائرة تأثير قادة الجيش في الحياة السياسية وتدخلهم المتكرر فيها. ومع تراجع تأثير ودور الجيش في السياسة برز الجيش التركي في الأعوام الأخيرة بوصفه قوة تحفظ مكتسبات الدولة وتدافع عنها، لينتقل من دائرة التجاذبات السياسية إلى رحابة الدور المحترف في حماية الدولة والمجتمع والعملية السياسية، بعد أن أقر البرلمان التركي تعديلاً دستورياً مطلع عام ٢٠١٤، يحصر بموجبه مهمته في حماية البلد من الأخطار الخارجية فقط.

• الشكل القانوني لنظام الحكم ومؤسساته

صنف نظام الحكم في تركيا على أنه نظام برلماني نظراً لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية تشكيل مجلس الوزراء. لكن دراسي أنظمة الحكم يحارون في شكل النظام السياسي التركي من الناحية الأكاديمية، وخصوصاً بعد إقرار التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب. وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط، فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاماً خليطاً من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظراً لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي أقر عام ١٩٨٢ والمعمول به حالياً، ونظراً لتوجه حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى طرح تعديلاتٍ جديدة مستقبلاً، فإن الدراسة في هذا الجانب ستقتصر وعلى نحو موجز على ما يتعلق بصلاحيات وتشكيل كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث:

١. السلطة التشريعية

خول الدستور التركي لمجلس الأمة التركي (البرلمان) الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية، وطبقاً للدستور فإن مهام وسلطات مجلس الأمة التركي متعددة، منها سن وتغيير وإلغاء القوانين، مراقبة مجلس الوزراء والوزراء، السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة، مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها، القرار بشأن إعلان حرب، الموافقة على تصديق الاتفاقات الدولية، تعديل الدستور، تصديق قرار حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية وتمديد المدة والإزالة التي لا تتجاوز أربعة أشهر في كل مرة، انتخاب رئيس البرلمان وأعضاء مكتب

البرلمان، اتخاذ قرار إرسال القوات المسلحة الى الدول الأجنبية والسماح بوجود القوات المسلحة الأجنبية في تركيا وغيرها^(٦٤).

٢. السلطة التنفيذية

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي. ويتم حالياً انتخاب الرئيس باقتراع شعبي عام بعد أن كان يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية الحالية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط. وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى إضفاء مزيد من القوة الشعبية لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك في خطوة تشير إلى مدى قوته بوصفه شخصاً إذا ما نظرنا إلى تاريخ نتائج الانتخابات النيابية التي لم يحصل فيها أي حزب حتى العدالة والتنمية على نسبة ٥١% من أصوات الناخبين الأتراك^(٦٥).

وبحسب دستور عام ١٩٨٢، يعد رئيس الجمهورية مسؤولاً عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية، وينص دستور عام ١٩٨٢ وفق المادة (٨) منه على أن السلطة التنفيذية تمارس وتنفذ من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء^(٦٦). ولرئيس الجمهورية أن يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ. كما يمكن لرئيس الوزراء إصدار قرارات لها قوة القانون بما يتمشى مع قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه، ويعين أعضاء المجلس الاستشاري للدولة ورئيسه ويبلغ المجلس نفسه بإجراء الاستطلاعات

والتحقيقات والتفتيش. فضلاً عن تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٠٤) من دستور ١٩٨٢ قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و ٢٥ % من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا فضلاً عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة^(٦٧).

كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيات تشريعية، فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرح للاستفتاء وعند الضرورة التشريع المتعلق بتعديل الدستور. ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون.

٣. السلطة القضائية

أكد الدستور التركي على استقلال القضاء في أداء واجباته وإصدار أحكامه وفقاً للدستور والقانون وقناعات القضاة الشخصية المطابقة للقانون، ولا يجوز لأي جهاز أو سلطة إصدار أوامر أو تعليمات إلى المحاكم والقضاة فيما يتعلق بممارسة السلطة القضائية^(٦٨).

وتمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي. ويستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفقاً لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم. ويعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقاً لقناعاتهم الشخصية واستناداً إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني. كما يجب أن تتصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام. وبشكل عملي، تبنى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعاً لذلك، انقسم النظام القضائي إلى القضاء الإداري والقضاء

القانوني والقضاء الخاص. وقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم العليا التالية: المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا ومحكمة الاستئناف العسكرية العليا والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة النزاعات القضائية.

مما سبق نجد أن الهدف الرئيسي من نظام الإدارة الجديد هو العمل على تعزيز كفاءة ودور رئيس الجمهورية الذي قد أستقر في مركز الإدارة والسياسة بعد أن تم تغيير نظام الحكم في صياغة للسياسة الجديدة وتنفيذها، وقد تم بناءً على ذلك إنشاء مجموعة من اللجان المرتبطة مباشرة برئيس الجمهورية، كما تم تخفيض عدد الوزارات بالتوازي وبشكل عام مع توجهات البلدان المتقدمة، كما نجد أن نظام الإدارة الجديد يحمل مجموعة كبيرة من التغييرات المؤسسية في الإدارة والبنية المركزية المرتبطة بشكل مباشر برئيس الجمهورية.

الخاتمة:

تعد الانتقالة الأكبر والأكثر وضوحاً في النظام السياسي التركي هي التي حصلت منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ، ذلك أنها شهدت الكثير من التطورات على المستوى القانوني فيما يتعلق بالتنظيم الإداري لتركيا ، وعرفت خلالها تميزاً واضحاً للمدنية على حساب الدور الكبير لهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية ، والذي كانت تعيشه تركيا لعقود طوال وكانت فرصة سانحة لترسيخ المدنية وتطوير الحياة السياسية المدنية بما تعرفه من انتخابات وتنمية ، ولكن على الرغم من ذلك لم تكن بمنأى عن التحديات التي رافقت الحقبة المدنية .

الهوامش والمصادر:

(١) أعمار مرعي الحسن، مكانة تركيا الجيو استراتيجية في الصراع الدولي، ط١، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٧.

(٢) محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦، ص٧١.

- (٣) عبد الحميد غنيم، الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، ط١، مطبعة الفلاح، الكويت، ١٩٨٧، ص٢٨.
- (٤) حسين عدنان، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص٧٧.
- (٥) الكساندر دوفاي، الجغرافيا السياسية، ترجمة: حسين حيدر، ط١، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥.
- (٦) عبد الحميد غنيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.
- (٧) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، ط٢، دار النشر مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٥١.
- (٨) أنظر: علي حسين باكير، الارتقاء الإقليمي التفاعلي (تركيا نموذجاً)، صحيفة الغد الأردنية، ١٩/٦/٢٠٠٨. منشورة أيضاً على موقع تايم تورك "الإخباري التركي، على الرابط التالي:
detail.php?id=٤٤١ zarticle= http://ar.timeturk.com/author
- (٩) Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararası Konumu ,Ahmet Küre, ٢٠٠١. Also: Learning strategic depth: implications of Turkey's new foreign policy doctrine, Joshua W. Walker, Insight Turkey, July, ٢٠٠٧.
- (١٠) Davutoglu Era in Turkish Foreign Policy, Bülent Aras, "SETA Foundation for Political, Economic and Social Research", ANKARA, Policy Brief No. ٣٢, May ٢٠٠٩.
- (١١) عمار مرعي الحسن، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.
- (١٢) احمد داوود اوغلو، ٢٠١٤ العمق الاستراتيجي، ترجمة: احمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة، دت، ص١٠٨.
- (١٣) مطيع بكر، الموسوعة الجغرافية، ط١، دار صنعا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٣، أيضاً: باسم عبد العزيز الساعاتي، جغرافيا تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٨٧، ص٧.
- (١٤) علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع (المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٩.
- (١٥) محمد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، ط٢، مطبعة مدينة نصر، القاهرة ، دت، ص١١٨.
- (١٦) ابراهيم احمد خليل واخرون، تركيا المعاصرة، ص ٧-٩.

- (١٧) وفاء هاشم حسين، موسوعه بلدان، ص١١٣ .
- (١٨) بولنت اراس، السياسة الخارجية التركية نظرة من الداخل في التحول التركي تجله المنطقة العربية، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢، ص١٢ .
- (١٩) اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢ .
- (٢٠) عمار مرعي الحسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٨ .
- (٢١) ابراهيم احمد واخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٨ .
- (٢٢) محمد الجابري، موسوعه دول العالم، مصدر سبق ذكره، ص٢٧ .
- The world mcrk encyclopedia of the nations horper and berthcrs ١٩٧٦ .PP.٩٧١
- (٢٣) وفاء هاشم حسين، موسوعه البلدان، ص١٦٢ . الفايناشال تايمز عدد ١٨ مايس ١٩٨١ Demographic year book u.n.١٩٧٦,p.٥٣ :
- (٢٤) محمد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص١١٨، أيضاً: ابراهيم احمد خليل واخرون، تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره ص١٨ .
- (٢٥) اسماعيل شوقي، العالم بين يديك، سلسلة اقراء، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢ .
- (٢٦) وفاء هاشم، موسوعة البلدان وعواصم العالم، ط١، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١١٣ .
- (٢٧) World mark Encyclopedia of the natione, PP.٩٧١ .
- (٢٨) وفاء هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣-١١٤ .
- (٢٩) نجم احمد مشعان، مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، ط١، دار امجد للنشر، عمان، ٢٠١٧، ص٥٥١ .
- (٣٠) Ministry of Foreign Affairs, Synopsis of the Turkish Foreign Policy, <http://www.mfa.gov.tr/synopsis-of-the-turkish-foreignolicy.en.mfa>, November ١٥،٢٠٠٩، Last Visit ٢٢/٨/٢٠٢٢ .
- (٣١) Meliha Benli Altunisik, The Possibilities and Limits of Turkey's Son Power in the Middle East, Insight Turkey, vol.١٠، no.٢، ٢٠٠٨، PP.٤٣-٤٤
- ٣٢-Ibid
- (٣٣) Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, Turkey and the Middle East: Frontiers

Of the New Geographic Imagination, Australian Journal Of International affairs

vol.٦١, no.٤, ٢٠٠٧, PP.٤٧٤.

(٣٤) IBID ٤٧٣-٤٧٥

(٣٥) صبغة الله قايا، هل أنتهى العمر الافتراضي لحزب العدالة والتنمية، مجلة شؤون تركية، العدد(١)، ٢٠١٥، ص٥٥.

(٣٦) Secil Pacaci E;itok, Thomas Straubhaar, The Turkish Economy after the Global Economic Crisis, Hamburg Institute of International Economics (HWW١) ٢٠٠. May ٢٠١٠, Germany, www.hwwi.org, and the Transatlantic Academy, Washington D.C, www.Transatlanticacademy.org, PP.٦-٧.

(٣٧) جمال خالد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع، غزة، ٢٠١٩، ص١٩٦.

(٣٨) Financial times survet,may,١٩٨١,p.٧.

(٣٩) محمد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٤٠) جمال خالد الفاضي، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

(٤١) مطيع بكر، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٤٢) محمد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٤٣) Turkey year book ١٩٨٣, prime minister directorate central and press in formation Ankara, ١٩٨٣, PP.٥٧٥-٥٧٦.

(٤٤) باسم عبد العزيز الساعاتي، جغرافية تركيا، مقال في كتاب تركيا المعاصرة، جامعة الموصل، مركز

الدراسات التركية، الموصل، ١٩٨٧، ص٢٣.

(٤٥) عوني عبدالرحمن السعداوي، الأقليات والطوائف في تركيا، مقال منشور على موقع الجزيرة الإلكتروني، ٢٠٠٦/١١/٣، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٥/١٥، [./https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

(٤٦) ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، ص٧.

(٤٧) شكيب أرسلان، تاريخ الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(٤٨) احمد مشعان النجم، النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات (رؤية مستقبلية)، مجلة العلوم

السياسية، العدد(٥٩)، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص٣٦٥.

- (٤٩) طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية-الى الدستور بلا عسكر ، ط٢، دار النهضة للنشر، مصر، ٢٠٢١، ص٨٣.
- (٥٠) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق نفسه، ص٢٨٣.
- (٥١) علي حسين باكير واخرون، تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج، دار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص٧١.
- (٥٢) منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٢١، ص١٤١.
- (٥٣) احمد نوري النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، ط١، دار الجنان النشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١١، ص٣٣٣.
- (٥٤) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق نفسه، ص٣٣٣.
- (٥٥) منال الصالح، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.
- (٥٦) وصال العزاوي ورواء زكي الطويل، تركيا دراسة في السياسة والاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٢.
- (٥٧) راجع المواد ١٣، ١٤ قبل تعديلها عام ٢٠٠١، الدستور التركي.
- (٥٨) الاجراءات والسياسات المتبعة من قبل الحكومات المختلفة خلال هذه الفترة راجع:
Angel Rabasa, Stephen Larrabee, The Rise of Political Islam In Turkey, RAND Corporation, Arlington, ٢٠٠٨, PP. ٣٦-٤٢.
- (٥٩) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣-١٥٥.
- (٦٠) حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١١، ص١٢٣.
- (٦١) اسماء المنظمات المشابه في الدول الأوروبية الأخرى، أنظر:
H. Akin Unver, Turkey's Deep-State and the Ergenekon Conundrum, op. cite, PP.٦-٧.

(٦٢) ولد فتح الله كولن (خوجا أفندي) في مدينة أرضروم عام ١٩٤٢، عمل في تدريس القرآن، عام ١٩٦٨ في أحد المراكز الدينية في أزمير، تأثرت بنيتة الفكرية بالمدرسة النورسية (سعيد النورسي) وعمل على شرح كتابه رسائل النور، غادر تركيا عام ١٩٩٠ ويعيش حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية.
(٦٣) طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية التركية، دون دار نشر، الموصل ٢٠٠٦، ص ص ١١١-١١٤.

(٦٤) See: MehMet Turhan, Parliamentarism or Presedentalism? Constitutional Choices for Turkey, Turkish Public Administration Annual, Vol.١٥, PP.١٢.

(٦٥) شيماء بهاء الدين، خرائط القوى السياسية التركية، مصدر سبق ذكره، ص٦، أيضاً: تحدي الصلاحيات خيارات أردوغان في معركة الرئاسة، مركز الجزيرة للدراسات، ٣ أيار ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net>

(٦٦) علي حسين باكير، شكل النظام السياسي التركي مابعد الأنتخابات البرلمانية ٢٠١٥، تركيا بوست، ١٦ مايو ٢٠١٥.

(٦٧) حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، دون دار نشر، ص ١٥.

(٦٨) Yusuf Şevki Hakyemez, Anayasa Değişiklikleri ve Demokratik Hukuk Devleti, Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, vol.١٤, No.٢, ٢٠١٠, PP. ٣٨٨, ٣٩٧-٣٩٨.